ظاهرة النزوح السكاني في المجتمع الليبي

(أسبابه ــ واقعه ــ آثاره)

دراسة نظرية في علم اجتماع السكان

مفتاح صالح الفيل[1]

الملخص

يتناول موضوع هذه الورقة البحثية ظاهرة النزوح السكاني في المجتمع الليبي، إي عمليات التهجير الإجباري الذي حصل بليبيا خلال فترة 2011 وما بعدها، وما هي العوامل والأسباب التي أدت إلى عملية النزوح، والواقع المعيشي الذي أصبح يعانيه النازحين، والآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية المترتبة على عملية النزوح السكاني، حيث أصبح أغلب المهجرين يعيشون أوضاعاً وظروفاً قاسية انعكست على حالة استقرارهم بسبب الحروب والصراعات بين الأفراد والجماعات المتخاصمة سياسياً و قبلياً، وقد أدت المواجهات المسلحة ومظاهر العنف، إلى فرار العديد من السكان خوفاً من الانتقامات، وتعرض حياتهم للخطر، وتفكك النسيج الاجتماعي وتدني المستوى التعليمي وتحصيل المعلومات وانهيار الصحة، وارتفاع معدلات الجريمة نتيجة انتشار السلاح الناشئ عن الحروب، وعدم استقرار الوضع الأمني، بالإضافة إلى الأعباء المالية وعدم توفير السيولة النقدية بالمصارف التجارية وأزمة السكن.

كما يستنتج من هذه الورقة بأن اغلب عمليات النزوح في المجتمع الليبي هو من النوع الداخلي، وإن الأغلب يعاني ظروف معيشية قاسية و أوضاعاً غير مستقرة وسوء في الأحوال النفسية و الصحية وتدني في المستويات التعليمية، وانعدام في مستوى الخدمات التي تقدم، كما يتضح بأن هناك خرق للنسيج الاجتماعي، وازدحام شديد في المناطق المستقبلة للنازحين وأزمة سكن وارتفاع في أسعار إيجارات المساكن، وظهور بعض الظواهر مثل التسول وتشغيل الأطفال.

مقدمة

إن الانتقال السكاني من الموطن أو المجتمع الأصلي إلى مكان آخر يجعل الأفراد أو الجماعات يعيشون في وسط اجتماعي مختلف عن الأول (أي قبل النزوح) وهذا ما ينعكس بدوره على النازح أو المهجر ويؤثر على منظومة القيم والمعايير والأدوار الاجتماعية، وكما ينعكس أيضاً على درجة

[1] - قسم علم الاجتماع، كلية التربية جنزور، جامعة طرابلس.

الانسجام الذي يحققها، وعلى وقدرته في تغيير طبيعة حياته، وتحقيقه قدراً من الانسجام العام، مع معطيات الظروف المعيشية السائدة في البيئة الجديدة؛ أم العكس، يخفق نسبياً أو كلياً لعدم قدرته على تحقيق درجة من التكيف والاستقرار مع الأوضاع المعيشية الجديدة والمختلفة عن موطنه الأول، ولم يستوعبها على اعتبار إنها تختلف عن طبيعة مجتمعه.

كما أن الانتقال من الموطن الأصلي يعمل على قطع الصلة بين المهجرين وأقربائهم وذلك بفقد الشعور الجماعي والمسؤولية الجماعية نحو البيئة التي يعيشون فيها بسبب انتقالهم من موطنهم، وكما تعد عملية الاندماج والانسجام من الأمور الأساسية التي تساعد على الاستقرار في الموطن الجديد، وعلى هذا الأساس فإن إحساس النازح بالاستقرار والاطمئنان وتقبل الحياة الجديدة يؤدي لتحقيق عملية التكيف والتي تساعد على العمل بكفاءة عالية مما ينعكس على درجة تأقلمه في البيئة التي أصبح يعيش فيها ويحقق مستوى اقتصادي أفضل، أما عدم الانسجام يؤدي إلى مشاكل ذات آثار سيئة على الوضع النفسي والاجتماعي والاقتصادي (الفائدي، 1997) التي جاءت نتيجة إلى معانة وترك مكان السكن والإقامة في مخيمات وبيوت غير ملائمة وصحية سواء كانت مدارس، أو أماكن غير صالحة للسكن، ومن هناء تظهر الانعكاسات السلبية والمشاكل الصحية والازدحام وتفشي الأمراض المزمنة، والمشاكل النفسية التي تنشأ نتيجة أصوات إطلاق النار، ومحنة الهروب والتي تؤثر بشكل مباشر على الأطفال والنساء، إضافة إلى ذلك المشاكل والآثار الاقتصادية ومنها ما يتعلق بنهب وتدمير الممتلكات، والغلاء في المواد الأساسية المعيشية و أزمة المسكن، والآثار الاجتماعية ومنها تمزيق النسيج الاجتماعي نتيجة النزاع القائم بين القبائل والعائلات وخلق مشاكل قبلية وأسرية صعبة الحل نتيجة إلى استباحة الحرمات وسفك الدماء والقتل، وتدني المستوى التعليمي والثقافي، وقد تناولت هذه الورقة البحثية ملخص، ومقدمة، ومشكلة البحث، ومبررات اختيار الموضوع، وأهمية البحث، ولأهداف، والتساؤلات، ومنهج البحث ونوعه، والمفاهيم المستخدمة في البحث، والإطار النظري للبحث ويحتوي على: النظريات المفسرة والدراسات السابقة، ومفهوم النزوح السكاني وأشكاله، وأسباب النزوح في المجتمع الليبي، وواقعه، ولآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية المترتبة على عملية النزوح في المجتمع الليبي؛ والاستنتاجات والتوصيات، والهوامش.

أولاً:. مشكلة البحث:

يعاني معظم النازحين من إشكالية عدم الاندماج والانسجام في البيئة الجديدة نظراً لوجود الاختلافات في نمط الحياة وسلوك الناس والعلاقات الاجتماعية و ثقافة المجتمع والعادات والتقاليد بين السكان، وهذا ما ينعكس بدوره على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها النازحين في البيئة الجديدة، والتي

أثرت سلباً على حالة الاستقرار الاجتماعي لهم، على حسب ما بينته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن هناك ما يقدر بحوالي 823.000 شخص ممن يحتاجون إلى المساعدات، ويعد النازحون داخلياً، هم من بين الفئات الأكثر ضعفاً[1]().

وعلى هذا الأساس حددت مشكلة البحث في الآتي: ظاهرة النزوح السكاني في المجتمع الليبي ـ الأسباب التي أدت إلى عملية النزوح ـ وواقعه (الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية التي يعشونها في البيئة الجديدة) ـ والآثار السلبية المترتبة على عملية النزوح.

ثانيا: مبررات اختيار الموضوع:

لقد اختير هذا الموضوع من أجل التوصل إلى معرفة طبيعة الأوضاع والظروف التي يعيشها النازحين داخل المجتمع الليبي، ومدى استيعابهم للأوضاع الجديدة وتحقيق قدراً من الانسجام أم العكس.

ويمكن تلخيص مبررات هذا البحث في الأسباب الآتية:

1. الوقوف على معرفة واقع النزوح في المجتمع الليبي والأسباب المؤدية له.
2. معرفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على عملية النزوح.
3. معرفة مدى استيعاب النازحين للأوضاع المعيشية الجديدة وتحقيق قدراً من التأقلم أم العكس.

ثالثا: أهمية البحث:

1. إن هذا البحث يسلط الضوء على ظاهرة النزوح السكاني في المجتمع الليبي وبالتالي يسهم في الوقوف على واقعه وأسبابه.
2. أنه يساعد في معرفة أهم الآثار التي ربما تخلفها ظاهرة النزوح السكاني، وبالتالي معالجة المشاكل التي ستترتب على ذلك والعمل إرجاعهم لمناطقهم.
3. يسهم في معرفة في معرفة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها النازحين، وهذا ما يساعد الجهات ذات الاختصاص المهتمة بظاهرة النزوح.

رابعاً: أهداف البحث:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:ـ

1. التعرف على حجم ظاهرة النزوح وواقعه في المجتمع الليبي.
2. التعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للنازحين نظراً لعدم استقرارهم.
3. التعرف على ما هي الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تخلفها ظاهرة النزوح السكاني.

[1] - https://www.unhcr.org/ar/5ae5bea34.html

خامساً: تساؤلات البحث:

س1 هل التهجير من المجتمع الأصلي إلى مجتمع أخر يترتب عليه عدم اندماج وانسجام مع الأوضاع الجديدة؟.

س2 ما هو حجم ظاهرة النزوح السكاني في المجتمع الليبي واقعه، وأسبابه، والآثار المترتبة عليه؟

س3 ما هي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها النازحين في البيئة الجديدة نظراً لعدم استقرارهم؟.

سادساً: نوع البحث ومنهجيته

يندرج هذا البحث ضمن البحوث الوصفية التحليلية واستخدم المنهج الوصفي التحليلي (حسن، 2011) للوقوف على وصف واقع النزوح السكاني في المجتمع الليبي، وأسبابه، والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليه.

سابعاً: مفاهيم البحث

1. ظاهرة النزوح: هي حركة الفرار والهروب للأفراد والجماعات وهي من الظواهر التي تكرر حدوثها في العصر الحديث مما دعا هيئة الأمم المتحدة إلى تأسيس منظمة دولية خاصة برعاية اللاجئين ومساعدتهم وتنظيم تحركهم ووضعت لها القوانين الخاصة، وذلك نظراَ لعدم الاستقرار السياسي الذي يسود عالم اليوم والذي يتسبب في فرار العديد من السكان هرباً من الهلاك والظلم الذي يقع عليهم (الكيخيا،2003).
2. المهجرين: هم أولئك الأشخاص الذين فروا من مكان إقامتهم وليس لهم حق العودة من جديد حيث تجبرهم السلطات على المغادرة وترك الوطن دون أن يكون لديهم هدف الذهاب إلى مكان مقصود، وهذا ما يسمى بالإخلاء التام لسكان منطقة معينة بعينها خشية وقوع كارثة قد تحل بهم في حالة بقائهم في أماكنهم (الشرنوبي، د.ت).
3. الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية: وهي تتمثل في الواقع الصحي والأمني وتوفر الغذاء والدخل ودرجة الثقافة وظروف السكن ومكان الإقامة وبعض العادات والتقاليد ومدى توفر الخدمات التي ما يتعلق منها بالأمور الحياتية اليومية والتي تنعكس على حياة النازحين وتحقق قدراً من الانسجام والاستقرار والذي له علاقة مباشرة بالأوضاع التي يعيشونها (لبياتي، 2011).

ثامناً: الإطار النظري للبحث (النظريات المفسرة والدراسات السابقة)

تمهيد:

يعد الاستعراض المرجعي إلى أدبيات البحث جزء من متطلباته والذي يحوي النظريات المفسرة والدراسات السابقة، فلا غنى للعلم عن نظرية ودراسة تدعمه وتؤيده فكل ما تراكمت الخبرات زادت الحاجة إلى النظرية والتي من شأنها أن توجه البحث وتثبت تحديد الهدف من الدراسة وتفسر النتائج في ضوئها، ويوجد في مجال العلوم الاجتماعية العديد من النظريات التي تفسر الظواهر الاجتماعية، ولكن باعتبار هذا البحث من نوع البحوث التحليلية النقدية، تم اختيار النظرية النقدية في علم الاجتماع لتفسير ظاهرة النزوح السكاني في المجتمع الليبي، ثم عرض الدراسة التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث.

النظرية النقدية:

تعرف بأنها حركة فلسفية تحليلية نقدية نشأت بمدينة فرانكفورت سنة 1933م حيث بدأت في معهد الأبحاث الاجتماعية بالمدينة وجمعت العديد من الأعلام ومنهم: هوركهايمر Horkheimer، هربرث ماركوز Herbert Marcus، رايت ملز Wrigitt Mills يورجن هابر ماس Habermas , Jurge الذي يعد الأكثر شهرة للحركة النظرية، وقد هاجرت الحركة إلى جنيف مع وصول هتلر للحكم في ألمانيا ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد اهتمت النظرية النقدية بالتراث الاجتماعي باعتباره موضوع آمن من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولكن الجيل الثاني من منظري المدرسة اهتموا بتطوير نظرية نقدية، ودراسة الواقع الاجتماعي، وتناولوا قضايا ومشكلات المجتمع الأمريكي لا سما منها الهجرة السكانية والنزوح بصورة نقدية تحليلية (الغريب، 2012).

وقد اتجه هوركهايمر Horkheimer وأدرنو Adorno الذي تمثل بالمنهج النقدي الجدلي ويهدف من خلاله لتقديم رؤية نقدية تستطيع الوقوف أمام فكرة التسلط والعنف، وتسعى إلى نقده (الغريب، 2012، ص397) على اعتبار أن العنف يسبب العديد من الظواهر لا سيما منها النزوح نتيجة لأعمال العنف والحرب والنزاع والصراعات المختلفة والتي تنعكس على الوضع العام وتسبب ظروف وأوضاع معيشية صعبة.

وقد اتجه هربرث ماركوز Herbert Marcuse 1955 إلى رفض فكرة القمع الزائد والذي يفرض على الناس من الداخل مما يدفعهم إلى استغلال حرياتهم الاجتماعية والاقتصادية والهيمنة عليها في المجتمع الرأسمالي (عبدالجواد، 2002)، وعلى هذا الأساس فإن حالة القمع والاستغلال والهيمنة في

بعض المناطق الليبية والتي تسبب النزوح العائلي نتيجة الأعمال القمعية بين الخصوم السياسيين وهذا ما يترتب عليه من أحوال وأضاع معيشية وظروف قاسية لتك الأسر النازحة.

وقد تناول رايت ملز Wrigitt Mills مجموعة من الظواهر وكان من وراء تناولها تحليل مشاكل المجتمع في ظل النظام القديم وتأثيره على الأفراد والجماعات من الناحية الاجتماعية والسلوكية والاقتصادية، وإنهاء حالة الاستغلال والقهر والاستلاب داخل المجتمع (البياتي، 2002).

وقد تضامن يورجن هابر ماس Jurge , Habermas مع الحركة النقدية ودافع عن أهمية المؤسسات الديمقراطية وحكم القانون وهاجم استخدام العنف والحرب وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية التي مزقت المجتمع الألماني (وولف، 2012).

الدراسات السابقة

دراسة: عبدالسلام محمد التومي بعنوان تقييم الخدمات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية للأسر النازحة أثناء الثورة الليبية وأثرها على استقرارهم الاجتماعي خلال الفترة من 2011 ـ2015م بمدينة طرابلس، وتهدف إلى:

معرفة دور وزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية، المادية، والصحية، والاجتماعية والنفسية، والتعليمية للأسر النازحة أثناء الثورة الليبية 2011 وأثرها على استقرارهم الاجتماعي.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. عدم وجود دور فعال ومؤثر لوزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم الخدمات العينية والمادية للأسر النازحة والذي ينعكس سلباً على استقرارهم الاجتماعي.
2. عدم وجود دور فعال ومؤثر لوزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم الخدمات الصحية للأسر النازحة والذي ينعكس سلباً على استقرارهم الاجتماعي.
3. عدم وجود دور فعال ومؤثر لوزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية للأسر النازحة والذي ينعكس سلباً على استقرارهم.
4. عدم وجود دور فعال ومؤثر لوزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم الخدمات التعليمية للأسر النازحة والذي ينعكس سلباً على استقرارهم.
5. وبينت نتائج الدراسة بأن هناك تدني في مستوى الاستقرار الاجتماعي للأسر النازحة بمدينة طرابلس (التومي، 2017).

دراسة: أحلام البشير الشرع بعنوان الأوضاع الاجتماعية للنازحين في منطقة ترهونة، وتهدف إلى:

1. رصد الأوضاع الاجتماعية والحياتية للنازحين.
2. التعرف على المشاكل التي تواجه الأسر النازحة في مجتمع الدراسة.
3. التعرف على مدى تكيف واندماج النازحين مع الأوضاع الجديدة.
4. الكشف عن السبل الكفيلة بعودة النازحين إلى مواطنهم الأصلية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أوضحت نتائج الدراسة بأن أسباب النزوح من منطقة السكن هو نتيجة الأحداث الجارية في عام 2011م وما بعدها والاشتباكات المسلحة إلى جانب الخوف من الانتقامات والنزاعات الأهلية والقبلية.
2. بينت نتائج الدراسة بأن أغلب النازحين يعانون أوضاع إنسانية، وظروف معيشية قاسية نتيجة نقص الخدمات، وكيفية الحصول على مرتباتهم.
3. أظهرت نتائج الدراسة بأن أغلب النازحين يعانون من مشكلة السكن والأغلب يسكنون المخيمات (الشرع، 2019).
4. دراسة: هيثم عبدالله سليمان، سكينة فرج، بعنوان الآثار الاقتصادية للنزوح السكاني في العراق، وتهدف إلى:
5. تحليل واقع النزوح السكاني، ومدى تطور تقديم الخدمات العامة.
6. تسليط الضوء على المشكلات التي يعاني منها النازحين.
7. التعرف على أثار النزوح

وتوصلت إلى النتائج التالية: ـ

1. تشير الوقائع إلى أن الصراع والانفلات الأمني هو من أهم أسباب النزوح.
2. تعدد مشاكل النازحين مثل التفكك العائلي، والحاجة، والجوع، والاستغلال.
3. أزمة السكن وزيادة الطلب عليها وارتفاع الإيجار وزيادة العشوائيات.
4. تدني المستوى التعليمي والصحي بسبب التهجير وترك الديار وتدميرها[1]

مفهوم النزوح وأنماطه (أشكاله)

يعد النزوح ظاهرة عرفتها البشرية منذ القدم حيث أجبرت ظروف قائمة مجموعة من الأفراد والجماعات على ترك أوطانهم الأصلية والفرار منها خوفاً من الاضطهاد لأسباب معينة إما عنصرية

[1] - http://un.uobasrah.edu.iq/papers/6582

أو دينية أو سياسية (البدو، 2009)، وتعد الحرب العامل الرئيس وراء ظاهرة النزوح السكاني والذي ارتبط بظروف العنف، فإن معظم حالات اللجوء للأفراد والجماعات البشرية نتيجة لدوافع دينية أو سياسية معينة أو لظروف اقتصادية صعبة، فقد شهدت كثير من الجماعات البشرية طرداً سكانياً إجبارياً بسبب المعتقدات الدينية والتوجهات السياسية والحروب والنزعات المسلحة (الرشيدي، 2009).

ويعرف النازح عادة بأنه ذلك الشخص الذي وقع تحت ظرف أضطره إلى ترك موطنه وأصبح محتاج إلى رعاية الآخرين وهو بهذا المعنى من الاصطلاحات التي أطلقت حديثاً وخصت أي شخص ترك بلده إلى بلد آخر لأجل الحماية بها، ومن المحاولات التي قدمتها الأمم المتحدة في هذا الشأن هيئة تابعة لها United Nation high Commissioner for Refugees ووضع تعريف لمفهوم اللاجئ عن طريق اتفاقية دولية وقعت في يوليو سنة 1951م وجاء بها أن اللاجئ هو الشخص الذي اتفقت على تسميته بهذا الاسم القوانين والاتفاقيات الخاصة باللاجئين قبل أول يناير سنه 1951م، وكما يعرف النزوح بأنه ترك الفرد أو الجماعة الموطن الأصلي إلى موطن آخر هرباً من إي ضغط وقع عليه لسبب من الأسباب (البدو، 2009).

أشكال النزوح

يمكن أن يأخذ النزوح نمطين أساسين هما الداخلي والخارجي.

1. النزوح الداخلي: ويكون داخل حدود الوطن أو الدولة ويفرض من قبل قوى سياسية أو عسكرية حيث تمارس تلك القوة القهر والعنف على الأفراد والجماعات فيجبرهم على النزوح لأنه قد تكون الظروف سيئة مما يترتب عليه ترك مكان الإقامة الحالي والانتقال إلى مكان آخر ولكنه داخل حدود الدولة (السيد، 2006).
2. النزوح الخارجي (اللاجئون): وجاء ذلك وفقاً لاتفاقية جنيف عام 1959م عندما أصبحت تضع مفهوم اللاجئ محدداً بإطار قانوني مناسب لضمان الحد الأدنى من الحقوق والواجب تقريرها للاجئ وتأكدت هذه الحقوق مؤخرًا بصورة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3312 في دورتها الثانية والعشرون بتاريخ 14 ديسمبر 1967م في شان الالتجاء الإقليمي، وعلى هذا يكون اللاجئ هو من ترك دولته وذهب إلى دولة أخرى وأصبح تحت حمايتها لأي سبب من الأسباب سواء ديني أو جنسي أو فئة أو رأي سياسي (البدو، 2009).

أسباب النزوح في المجتمع الليبي

هناك مجموعة عوامل وأسباب أدت إلى ارتفاع موجات النزوح في المجتمع الليبي نظراً إلى اندلاع الحروب وضعف الأمن وغيابه والحالات الإنسانية والظروف الاقتصادية التي يعاني منها السكان في المناطق التي تعرضت إلى نزاع مسلح وحروب ومن هذه الأسباب هي: ـ

1. الصراعات السياسية والتي أدت إلى اندلاع حروب ومواجهات مسلحة بين الأطراف المتنازعة خلال فترة 2011م، ما بين النظام السابق والثوار، ثم ازدادت النزاعات الحروب نتيجة لأسباب سياسية وقبلية بين المناطق والعشائر ما بين فترة 2012 ـ 2014م ونتيجة لتك الحروب ترك سكان المناطق التي وقعت فيها المواجهات منازلهم، ونزحوا إلى مكان آمن خوفاً على حياتهم من القصف لأن المواجهات كانت تستخدم فيها الأسلحة الثقيلة دون مراعاة لحياة المدنيين[1].
2. الهروب من الاضطهاد (رشوان، 2011) فنتيجة المواجهات المسلحة والخلافات بين الأفراد والجماعات المسلحة يترتب عليه فرار السكان ولم يستطيعوا العودة إلى منازلهم، وهذا ما يسمى بالنزوح القسري.
3. الحروب الأهلية القبلية والمحلية والتي لها دور كبير في ارتفاع موجة النزوح في المجتمع والتي تؤثر بدورها على النسيج الاجتماعي وتحدث شرخاً كبيراَ فيه نتيجة لأسباب قبلية ويترتب عليها تهجير ونزوح السكان المنتمين إلى طرف معين من النزاع وتصبح هناك قبائل ومدن منتصرة وأخرى مهزومة[2].
4. الانتقامات العائلية، وتصفية الحسابات نتيجة لانتشار السلاح وضعف الآمن في المناطق المندلعة فيها الحروب والمواجهات المسلحة حيث يحصل ما يسمى الأخذ بالثأر بين القبائل في مناطق النزاع والتي تعتبر من أبرز العوامل المؤدية إلى النزوح (بيان، 2010).
5. النزوح لإبعاد اجتماعية وسياسية والذي طال عديد المناطق بالمجتمع الليبي وتسبب بتشرد العديد من الأسر أدى بدوره لازمات اجتماعية واقتصادية ستنعكس على التركيبة السكانية في المجتمع.
6. هذا وقد أدى واقع الحرب إلى انهيار بعض المرافق في الدولة ولاسيما منها المرافق الخدمية والصحية نتيجة لتفاقم النزاعات والفتن الدامية والتي تسببت في أعباء اقتصادية مثقلة على كاهل المواطنين منها ما يتعلق بالخدمات الصحية واحتياجات المواطن اليومية مثل الماء والكهرباء والسيولة النقدية (جلبي، 2014).

[1] - https://loopsresearch.org/media/images/photo92t0iai544
[2] - https://loopsresearch.org/media/images/photo92t0iai544

واقع النزوح في المجتمع الليبي دلالات رقمية

يعد النزوح من أحد الظواهر التي يشهدها المجتمع الليبي بسبب الحروب والمواجهات المسلحة التي تنشب بين الأطراف السياسية والنزاعات القبلية وغياب سلطة القانون والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، حيث شهدت ليبيا حركة نزوح كبيرة مند فبراير 2011م وذلك نتيجة الاقتتال الدائر بين الخصوم السياسيين ومن هذا التاريخ لا تزال البلاد تعاني من الاضطرابات السياسية والقبلية مما أدت حدة التصعيد العسكري بين الأطراف المتنازعة في عام 2014م وما بعد ما ترتب عليه ارتفاع في عدد النزوح كما هو مبين بالجدول التالي حيث بلغ خلال تلك الفترة حوالي أربعة مائة وأربعة وثلاثون (434,000)ألف شخص إي ما يعادل 6 ــ 7% من عدد السكان وجدوا أنفسهم نازحين داخل البلاد جراء الحروب والمواجهات المسلحة المندلعة وسط البلاد من عدة مدن ومناطق وقعت فيها أعمال عنف وهي: بنغازي، إجدابيا، مدينة سرت، بن جواد، ورشفانة، تاورغا، سبها، أوباري، ككلة ومناطق الجبل، مصراتة، الزاوية، القواليش، العوينية، ترهونة، حيث يعاني معظم هولاْ من أوضاع اجتماعية واقتصادية قاسية الأمر الذي يترتب عليه انتهاك لحقوق الإنسان[1]

جدول يبن عدد النازحين خلال السنوات

السنة	عدد الأفراد النازحين
2014	287.000
2015	434.00
2016	313.00
2017	184.000

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

وأفادت إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية باستمرار تزايد أعداد النزوح في مناطق الاشتباكات بالقرب من طرابلس وما حولها حيث قدر عدد النازحين بحوالي أكثر من 650 عائلة هجروا تحت ظروف قسرية أجبرتهم على ترك بيوتهم والانتقال إلى مناطق أكثر أماناً وذلك حفاظاً على أرواحهم من جراء الأعمال القتالية[2] التي فرضت عليهم الخروج من أماكنهم تحت ظروف قهرية وفراراً من

[1] - https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22624&LangID=A
[2] - https://news.un.org/ar/story/2019/04/1030941

النزاعات والاضطهاد حث أصبحوا يعشون في إهمال وأوضاع إنسانية متردية وتدني في مستوى الخدمات التي تقدم (عوض، 2010) مما أجبرهم على إخلاء أماكنهم وأماكن سكنهم والانتقال إلى مناطق أخرى خشية من الحروب (البياتي، 2009) وانتشار مظاهر العنف المسلح والذي يترتب عليه استغلال السكان والعائلات واستغلالهم كدروع بشرية والحماية بهم (الصديقي، 2012).

هذا وقد كان للتهجير القسري الذي حصل في المجتمع الليبي خلال الفترة مند فبراير 2011م وما بعدها آثار ومخلفات اجتماعية واقتصادية فهناك مناطق قد هجرت بالكامل وانتقلت إلى أماكن أخرى، وهناك مناطق عاشت بين كر وفر مثل ما مدينة سرت بسبب المعارك المسلحة التي لا ينطفئ فتيلها في منطقة إلا لتتأجج في أخرى (نورالدين، 2010) وأدت تلك الحروب وعمليات التهجير ظواهر ومشكلات اجتماعية سكانية منها ما يتعلق بتوزيع السكان وحالات الازدحام الشديد داخل الأماكن والمناطق المستقبلة للنازحين مما يترتب عليه انخفاض في مستوى الخدمات التي تقدم بالإضافة إلى ما يتعلق ببعض الظواهر والمشكلات البيئية وعلى سبيل المثال تكدس القمامة وغيرها (الشواورة، 2014)، بالإضافة إلى ذلك أدى عدم الاستقرار الناتج عن الحروب الأهلية والاضطرابات السياسية في ليبيا إلى الانتقال بالأفراد والجماعات إلى أماكن ومناطق أخرى ودلك لتعرض حياتهم للخطر إلا أنهم اصحبوا في الأماكن الجديدة يعانون مرارة النزوح ونقص الخدمات مثل الخدمات الصحية، والتعليمية، والنفسية، والاقتصادية مما انعكس على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحوا يعشونها نتيجة لعدم استقرارهم في الأماكن الجديدة وما قد يترتب على ذلك من هجرة غير شرعية بين هولا ومن بعد ذلك يطلبون ما يعرف باللجوء السياسي (الشمري، 2012).

الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على عملية النزوح في المجتمع الليبي

1. تفكك النسيج الاجتماعي واضطراب منظومة القيم الاجتماعية، وذلك من خلال الاختلافات بين العائلات والأقارب والجيران والأنساب والأصهار نتيجة الانقسام السياسي وحالات العنف بأشكاله المختلفة مما أدى إلى القطيعة الكلية بينهم وأيضاً الاقتتال والمواجهات بالأسلحة وهذا ما يؤدي إلى شرخ النسيج الاجتماعي.
2. تدني المستوى التعليمي والثقافي، وتحول المدارس إلى مراكز إيواء للنازحين مما يترتب إخلال بالعملية التعليمية حيث بينت المفوضية السامية إلى انهيار حوالي 60 مدرسة وعلى هذا يمكن القول بأنه كلما انخفض المستوى التعليمي أدى ذلك إلى تراجع في مؤشرات التنمية والذي ينعكس على كافة جوانب الحياة ولا سما الصحية منها (شفيق، 1998).

3. ارتفاع معدلات الجريمة وانتشار المخدرات وتجارتها، نظراً لظاهرة انتشار السلاح، وذلك حسب ما جاء في التقرير السنوي الخاص بالجريمة لعام 2014م حيث ارتفعت معدلات الجرائم الجنائية بشكل ملحوظ (التقرير السنوي عن الجريمة لعام 2014، وزارة الداخلية ـ ليبيا).
4. تدني المستوي الصحي والتدهور البيئي والذي يمكن أن يسبب النزوح من خلال آثاره الاقتصادية وانعكاسه على متوسط الدخل مما يجعل البيئة أقل قبولاً اجتماعياً وصحياً (علي، 2010).
5. ظاهرة الازدحام الشديد داخل المدن والمناطق المستقبلة للنازحين، وتدني مستوي الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية وانتشار ظاهرة التسول داخل المجتمع.
6. ظاهرة تشغيل الأطفال والتي قد تلجئ لها بعض الأسر النازحة حيث تقوم بتشغيل أطفالها في بعض المهن لغرض توفير موارد مالية بهدف مواجهة الظروف المعيشية الصعبة، ولذا طالبت اليونيسف بوقف تجنيد الأطفال في نزاع ليبيا[1]
7. الأعباء المالية المتمثلة في عدم توفير السيولة النقدية بالمصارف التجارية وغلاء الأسعار فيما يتعلق بالمواد الأساسية والسلع الغذائية
8. أزمة السكن وذلك فيما يتعلق بإيجارات المنازل، وظهور العشوائيات نتيجة لتمركز السكان حول مدينة أو منطقة معينة، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ الدكتور: علي الحوات "إن ليبيا في نظري في حاجة إلى مزيد من التدخل للتصدي للروح العشوائية التي كثيراً ما تغلب على سلوكنا في كل شيء، بما في ذلك تعاملنا مع البيئة والفضاء الحيوي الذي نعيش فيه" (الحوات، 2015).

تاسعاً: الاستنتاجات والتوصيات

أ ــ الاستنتاجات

1. يستنتج بأن النزوح السكاني في المجتمع الليبي هو نزوح داخلي بسبب أعمال العنف والصراعات والمواجهات المسلحة بحسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.
2. يتضح بأن أغلب النازحين يعانون أوضاع اجتماعية واقتصادية سلبية بسب عدم الاستقرار وتقديم المساعدات من الجهات ذات الاختصاص.
3. يتبين بأن هناك تدني في مستوى الخدمات التي تقدم للنازحين سواء الخدمات الصحية والتعليمية والمساعدات العينية.

[1] - https://arabic.cnn.com/middleeast/article

4. يستنتج بأن هناك خرق للنسيج الاجتماعي ونزاع بين القبائل والأهالي والجيران وأفرز مشاكل يصعب حلها.
5. يتضح بان هناك ازدحام شديد داخل المدن والمناطق المستقبلة للنازحين وانتشار ظاهرة التسول وعمالة الأطفال، وأزمة سكن وارتفاع الأسعار وخاصة إيجارات المساكن.

ب ــ التوصيات

1. العمل على الحد من ظاهرة النزوح القسري في المجتمع الليبي، وذلك بإيجاد حلول إلى الأزمة السياسية وإنهاء مظاهر النزاع المسلح الذي تسبب في تلك الظاهرة.
2. مساعدة النازحين داخل المجتمع من خلال الاهتمام بهم وبأحوالهم والوقوف على حجم المعانة التي يعيشونها.
3. توفير قاعدة بيانات خاصة بإعداد النازحين بحيث يتم تقديم المساعدات الخدمية، والعينية لهم.
4. الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها النازح لأنها هي التي تنعكس على عملية الاستقرار والتي في غيابها تنشى العديد من الظواهر والمشكلات منها النفسية والاجتماعية والاقتصادية.
5. ترميم وإصلاح الشروخ والخروق التي لحقت بالنسيج الاجتماعي من خلال العمل على مصالحة وطنية شاملة.

❁❁❁❁❁

الهوامش

1. محجوب عطية الفائدي، (1997)، أساسيات علم السكان، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، ص284.
2. https://www.unhcr.org/ar/5ae5bea34.html
3. عبدالباسط محمد حسن، (2011)، أصول البحث الاجتماعي، ط14، منشورات مكتبة وهبة، القاهرة، ص202.
4. منصور محمد الكيخيا، (2003)، جغرافية السكان، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ص120.
5. محمد عبدالرحمن الشرنوبي، (د.ت)، السكان، دراسة جغرافية اجتماعية، مختصر الوقائع السكانية لدول العالم، معجم لأهم المصطلحات الديموغرافية، معالجة شاملة لموضوع الهجرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص227.
6. فراس عباس لبياتي، (2011)، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ص61.

7. عبدالعزيز بن علي الغريب، (2012)، نظريات علم الاجتماع تصنيفاتها اتجاهاتها وبعض من نماذجها التطبيقية من النظرية الوضعية إلى ما بعد الحداثة، ط1، دار الزهراء، الرياض، ص393.
8. المرجع السابق، ص397.
9. مصطفي خلف عبدالجواد، (2002)، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص423.
10. ياس خضير البياتي، (2002)، النظرية الاجتماعية جذورها التاريخية وروادها، ط1، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 2002،ص230.
11. رث والاس ألسون وولف، (2012)، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع تمدت آفاق النظرية الكلاسيكية، ترجمة: محمد عبدالكريم الحوراني، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ص286.
12. عبدالسلام محمد رمضان التومي، (2017)، تقييم الخدمات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية للأسر النازحة أثناء الثورة الليبية 2011وأثرها استقرارهم الاجتماعي خلال الفترة من 2011، 2015 بمدينة طرابلس، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الخدمة الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة طرابلس.
13. أحلام البشير الشرع،(2019)، الأوضاع الاجتماعية للنازحين في منطقة ترهونة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، جامعة الزيتونة.
14. http://un.uobasrah.edu.iq/papers/6582.pdf
15. خليل عبدالهادي البدو، (2009)، علم الاجتماع السكاني، ط1،دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص53.
16. منير طلعت الرشيدي، (2009)، السكان والتباين الجغرافي أسس التنمية ودوافع الهجرة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ص289.
17. خليل عبدالهادي البدو، (2009)، علم الاجتماع السكاني، مرجع سابق، ص55.
18. السيد عبد العاطي السيد، (2006)، علم الاجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص32.
19. خليل عبدالهادي البدو،(2009)، علم الاجتماع السكاني، مرجع سابق، ص54.
20. https://loopsresearch.org/media/images/photo92t0iai544.pd
21. حسين عبدالحميد رشوان، (2011)، السكان والمجتمع دراسة في علم الاجتماع السكاني، ط3، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ص197.
22. https://loopsresearch.org/media/images/photo92t0iai544.pd
23. ندا بيان، (2010)، الدراسات السكانية مناهج، فلسفات، تناقضات، ط1، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ص105.
24. علي عبدالرازق جلبي، (2014)، علم اجتماع السكان، ط4 دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص216.

25. https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22624&LangID=A
26. https://news.un.org/ar/story/2019/04/1030941.
27. السيد حنفي عوض، (2010)، في الديموجرافيا الاجتماعية: المشكلة السكانية وتحديات البقاء (بركان بشري)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص200.
28. فراس البياتي (2009)، مرفولوجيا السكان موضوعات في الديموغرافيا، ط1،دار الانتشار العربي، بيروت، ص90.
29. سلوى عثمان الصديقي، (2012)، الأسرة والسكان من منظور اجتماعي وديني، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص325.
30. سعاد نورالدين، (2010)، السكان والتنمية مقاربة سوسيوتنموية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، ص588.
31. علي سالم إحميدان الشواورة، علم السكان وتضخم المدن التزايد السكاني المطرد، ط1. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014،ص300.
32. عماد مطير الشمري، (2012)، الجغرافيا السكانية "أسس وتطبيقات"، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، ص159.
33. حمد شفيق،(1998)، السكان والتنمية القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص61.
34. التقرير السنوي عن الجريمة لعام 2014، وزارة الداخلية، ليبيا، جهاز المباحث الجنائية.
35. يونس حمادي علي (2010)، مبادئ علم الديمغرافية (دراسة السكان) ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص266.
36. https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020/01/17/
37. على الحوات (2015)، حوار لبناء مجتمع المستقبل في ليبيا، ط1، منشورات مركز الدراسات الاجتماعية، طرابلس، ليبيا، ص179.